

مجلس الأمن

Distr.: General
16 December 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)، الذي شجع فيه المجلس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات فعلية للدخول في حوار استراتيجي منتظم مع الأمم المتحدة، استنادا إلى عملية التقييم المشتركة التي بدأت في عام ٢٠١٠، لكي يشتركا في وضع خريطة طريق واستراتيجية خروج للبعثة.

وبناءً على الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجّهة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/760)، قمت بإيفاد فريق صغير لزيارة البلد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لإلقاء نظرة جديدة على الحالة على الأرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة على صعيد الحالة الأمنية وفي مجال تطوير القدرات الوطنية اللازمة للتعامل مع خطر الجماعات المسلحة ومنع العنف ضد المدنيين. وقد كرّرت الحكومة في اجتماعاتها مع البعثة والفريق تأكيد موقفها الذي مفاده أنه، مع أن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زال هشا، فإن الحالة على الأرض لا تبرّر إبقاء العدد الحالي من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في البلد.

وقد لاحظ الفريق الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة) لتحييد الجماعات المسلحة، بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ومؤخرا جماعة ماي – ماي ياكوتومبا، والتي كلّفت الجيش خسائر بشرية فادحة. وتبيَّن أن القوات المسلحة قد عزّزت قدرتها على الانتشار السريع وتنفيذ العمليات ضد الجماعات المسلحة، وإن كانت هناك صعوبات في مواصلة تلك العمليات. وجرى التنويه أيضا بالتزام الحكومة بتحميل مرتكبي





العنف تبعة أعمالهم ومكافحة العنف الجنسي وإنهاء تجنيد الأطفال باعتبارها من التطورات الإيجابية. وعلاوة على ذلك، وجد الفريق أن إعادة تنظيم الجيش، وتعيين قادة جدد في بعض المناطق، وتعزيز الجهود المبذولة في مجال التدريب، ووضع نظام لدفع المرتبات، كلها أمور قد أسفرت عن نتائج إيجابية.

وبناء على نتائج التقييمات التي أجريت بصورة مشتركة بين الحكومة والبعثة في وقت سابق من هذا العام، أكد الفريق إحراز شيء من التقدم في الحالة الأمنية في عدد من المناطق، ومنها مقاطعات أويلي السفلى وأويلي العليا وإيتوري وكيفو الجنوبية وتشوبو. وجرى التنويه أيضا بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باعتباره من التطورات الهامة على صعيد التصدّي لخطر الجماعات المسلحة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، وُجد أنه ما زال يتعيّن القيام بالمزيد للحفاظ على هذه المكاسب، وبخاصة فيما يتعلق ببسط سلطة الدولة في مختلف المناطق وإيجاد حلول دائمة لمسألة إعادة إدماج المقاتلين السابقين في سياق مبادرات تحقيق الاستقرار الأوسع نطاقا. فالحالة الأمنية في العديد من أقاليم شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت شديدة التقلّب، بينما هناك أزمة تتكشّف فصولها في بوروندي وينبغي رصد انعكاساتها عن كثب، ولا سيما في كيفو الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات السياسية وحالة الريبة التي تحيط بالانتخابات ما زالت قائمة، مما ينذر بخطر اندلاع العنف والقلاقل المدنية في حال لم يفلح الحوار الوطني الذي أُعلن عنه في التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدماً.

وقد شمل التقييم استعراضا لتكوين قوات البعثة تبيَّن منه وجود عدد من أوجه انعدام الكفاءة، وذلك مع أخذ خطط البعثة لإحداث تحوّل في القوة من أجل تعزيز فعاليتها بعين الاعتبار. وعلى أساس ما سيُسفر عنه تحويل القوّة من قدرات وما سيحققه من مكاسب من خلال زيادة الكفاءة، بما في ذلك إنشاء الكتائب القادرة على الانتشار السريع وزيادة القدرة على التنقُّل وعلى جمع المعلومات، وُجد أنه يمكن تصوّر إجراء تخفيض إضافي لقوام البعثة من الأفراد العسكريين دون الانتقاص من قدرة البعثة على تنفيذ مهمة حماية المدنيين الموكلة إليها، بما في ذلك عن طريق تحييد الجماعات المسلحة.

وعلى ضوء ما يجابَه في سياق العملية الانتخابية من تحديات متزايدة في مجال القانون والنظام، ستستعرض البعثة تكوينها، ولا سيما فيما يتعلق بعنصر الشرطة، لضمان أن تتوافر لديها القدرة الكافية للاضطلاع بمهمة حماية المدنيين الموكلة إليها. وستُدرج النتائج والتوصيات في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٦.

وعلى ضوء الحالة المتزايدة التعقيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة تنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية في الأشهر المقبلة، أعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل تسهيل استئناف الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والحكومة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الشروع في انسحاب تدريجي تصاعدي للبعثة، مع الحفاظ على المكاسب والاستثمارات وتجنب حدوث انتكاسة كبرى تعيد البلد إلى حالة الفوضى أو تتسبب في نشوب التراع من جديد. وقد أعربت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للبعثة والفريق عن استعدادها للدخول مجددا في المناقشات المتعلقة بالتشارك في وضع استراتيجية خروج البعثة على النحو الوارد في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، ولتعزيز تعاونها مع البعثة.

وعلى ضوء العوامل المذكورة أعلاه، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن، لدى استعراضه ولاية البعثة، في إجراء تخفيض إضافي لقوام البعثة من الأفراد العسكريين بواقع ٧٠٠ ١ فرد، علاوةً على التخفيض الذي أيده المجلس في قراره ٢٢١١ (٢٠١٥) لقوام البعثة بواقع ٠٠٠ ٢ من الأفراد العسكريين، مع أخذ التقدم المحرز في وضع استراتيجية خروج مشتركة وفي التصدي لخطر الجماعات المسلحة في الحسبان.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون